

دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المواطنة في ظل دستور 2005

تطور مفهوم الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى عبر مراحل تاريخية تمخض عنها مفهوم حديث، يعتمد المواطنة كرابطة قانونية وسياسية، تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، على أساس العقد الاجتماعي وتكريس لمبدأي المساواة بين المواطنين، ومبدأ مشاركتهم في إدارة شؤونهم وتقرير مصيرهم.

وهناك عدة وسائل لتطبيق هذين المبدأين، فقد نصت معظم الدساتير الحديثة على مساواة المواطنين إزاء الدولة، وتساويهم في منظومة الحقوق والواجبات. وأما تطبيق مبدأ المشاركة فقد تجسد عبر وسائل عديدة، أبرزها اختيار أفراد الشعب لممثليهم في السلطة التشريعية، إذ يمارسون دورهم من خلال من ينوب عنهم.

وقد تمخض تطور الأنظمة الاقتصادية عن وسيلة أخرى، تمثلت بمؤسسات مدنية، مستقلة عن الدولة وتتسم بالتطوعية، ولا تهدف لتحقيق ربحية من خلال نشاطها، ويسعى الأفراد من خلالها لممارسة دورهم في إدارة الآن العام.

والحقيقة أن هذه المؤسسات تكرر مبدأ المواطنة في المجتمعات التي تتسم بتعدديتها الاجتماعية.

والعراق باعتباره من الدول التي تتسم بتعددية مكوناتها الاجتماعية، على صعيد الانتماء القومي والديني والطائفي، فقد ظلت مشكلة المواطنة هدفاً أساسياً لكل الأنظمة السياسية التي توالى منذ نشوء الدولة العراقية، وخلال العهدين الملكي والجمهوري.

ومن الواضح أن هذا الهدف لم ينجز، فقد فشلت كل الأنظمة السياسية في تدعيم ركائز هذا المبدأ، لغاية 9 نيسان 2003، حين أقدمت قوى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على احتلال العراق وإعادة هيكلة مؤسساته.

وبعد تسلم العراقيين مقاليد السلطة في العراق، وتهيئة الواقع السياسي لإقامة حكم وطني، تركزت الجهود لإعادة بناء الدولة من خلال إقامة نظام ديمقراطي، يستوعب التعدديات الاجتماعية، ويعتمد المواطنة كرابطة سياسية وقانونية، وتمثل ذلك بصدور دستور العراق لسنة 2005، الذي نص على تأسيس مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبر كأحد أركان النظام الديمقراطي، والتي تتكفل بتسيخ رابطة المواطنة في الدولة، لتتجاوز واقع التعددية الدينية والقومية والطائفية. ويسعى البحث الى بيان فاعلية دور هذه المؤسسات في تكريس مبدأ المواطنة في ظل دستور 2005.